

## قانون المساحة

نظام صادر من المندوب السامي في المجلس التنفيذي يقتضي المادة ٧

ان المندوب السامي في المجلس التنفيذي ، عملا بالصلاحيات المخولة له بالمادة  
السابعة من قانون المساحة ، قد وضع النظام التالي : —

الباب ١٣٦

المادة ١ يطلق على هذا النظام اسم نظام المساحين لسنة ١٩٣٨

اسم النظام

### الفصل الأول

#### الرخص

المادة ٢—(١) يقدم الطلب للحصول على رخصة مساح الى ناظر الاراضى  
والمساحة

طلب الرخصة

(٢) يرفق الطلب برسم قدره جنيه واحد

المادة ٣—(١) يجوز لناظر الاراضى والمساحة أن يرتب امتحانا للطلابين ،  
وعليه أن يتخذ التدابير لنشر اعلان بذلك في الواقع الفلسطيني

الامتحان

(٢) وعليه أن يرسل منهاج الامتحان الى الطالبين

المادة ٤ لا تعطى الرخص الا للذين يحملون الجنسية الفلسطينية أو الذين  
حصلوا على اذن بالاقامة الدائمة في فلسطين

اعtieh adhaalin  
في الامتحان

المادة ٥ ان الرخصة غير قابلة التحويل ، وهي شخصية لحاملها فقط

الرخصة شخصية

المادة ٦—(١) يدفع كل مساح مرخص مقدمها رسمًا سنويًا قدره جنيه واحد  
ويستحق هذا الرسم في اليوم الحادى والثلاثين من شهر آذار من كل سنة

الرسم السنوى

(٢) اذا تختلف حامل الرخصة عن دفع الرسم السنوى المطلوب منه الى  
ناظر الاراضى والمساحة في التاريخ المذكور أو قبله يوقف العمل برخصته

## الفصل الثاني

## اجراء عمليات المساحة

المادة ٧ مع مراعاة كل تعديل قد يوافق عليه ناظر الاراضي والمساحة في ظروف خاصة ، تسمح من أجل التسجيل كل أرض تزيد مساحتها على أربعة آلاف دونم على أساس يتفق مع قواعد التثليل الحكومية ويصدق على مساحتها بقصد تسجيلها اما من قبل دائرة المساحة بيافا أو تحت اشرافها

المادة ٨—(١) ان كل أرض تزيد مساحتها على خمسين دونما ولا تتجاوز الاربعة آلاف دونم يجب أن يجرى مساحتها بقصد التسجيل على طريقة قياس الترافرس (هيكل المضلعات) بمعونة الآلة المعروفة باسم الثيودوليت (آلة لقياس الزوايا الافقية) والشرط الفولاذي ، الا اذا صدرت الموافقة على اجراء المساحة بطريقة أخرى

(٢) لا يجوز أن يزيد طول محيط الترافرس الواحد (أى مجموع طول أضلاعه) على ثلاثة آلاف متر

(٣) لا يجوز أن يزيد طول أى ضلع من أضلاع الترافرس على أربعين متر

(٤) يجب تسجيل كافة أرصاد الترافرس عند أخذها في الأرض بخلاف وابتها كما يجب بالحجر في سجلات ترافرس ذات صفحات منمرة

المادة ٩ عند مسح قطعة أرض منفردة لا تزيد مساحتها على خمسين دونما يجوز الاستغناء عن طريقة المسح بالترافرس :

ويشترط في ذلك أن يستعارض عن تلك الطريقة بطريقة وافية بالمرام يستعمل فيها سجل الحقل والسلسلة أو بطريقة أخرى يوافق عليها بصورة خاصة

المادة ١٠—(١) اذا مسحت أرض للتسجيل قبل تسوية الاراضي ، ووجدت نقاط تثليل الحكومة في داخل الأرض المسوحة أو على مسافة لا تزيد على مائة وخمسين مترا عنها ، فيبني أن يقفل كل معلم من معلمات الترافرس الرئيسية نقطتين متاليتين من هذه النقاط كاللازم وأن يرتب ترتيبا مطابقا لها

(٢) اذا لم يوجد قبل تسوية الاراضي سوى نقطة ثلثت واحدة داخل الارض المنوی مسحها أو على بعد لا يزيد على مائة وخمسين مترا منها ، فترتبط عندئذ تلك النقطة بالترافرس بشكل يكون منها مصلما مقفلا كاللازم ويكون مبنيا على هذه النقطة ومتقفا معها ثم يقاس الانحراف السمتى خط الترافرس المتصل بنقطة الثلثت بالنسبة الى نقطة ثلثت أخرى بواسطة التيودوليت ، الا اذا كان بعد النقطة الاخيرة يزيد على ألف ومائتي مترا

(٣) اما اذا لم توجد نقطة ثلثت داخل الارض المراد مسحها أو على مسافة لا تتجاوز مائة وخمسين مترا منها ، أو تبين أنه يتعد استعمال التيودوليت في قياس الانحراف السمتى لاي خط من خطوط الترافرس بالنسبة لنقطات الثلثت فيجب أن تكون جميع الترافرسات مقلولة كاللازم وأن ترتب بشكل مضلعات وأن يقاس الانحراف السمتى المفاطيسى لضلعين متقابلين على الأقل من كل ترافرس ، كل ضلع على حدته ، وأن يدون ذلك في السجل . واذا امتد الترافرس بحيث يشمل جزءا من ترافرس سابق فيجب ربط الامتداد مع الترافرس السابق باعتبار نقاط الالتحاء من القسم الممتد كنقطة ثابتة وأن يكون الامتداد مقلولا كاللازم

(٤) كل ترافرس متوسط أو متقطع يجب أن يقفل كاللازم بين نقطتين معينتين من ترافرس اساسي باعتبارهما نقطتين ثابتتين

المادة ١١ اذا سبق تسجيل عموم الارض الجارى مسجحها بطريقة الترافرس أو تسجيل قسم منها بمقتضى قانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضى ، فيجبربط القطعة المساوية ربطا أصوليا مناسبا بما لا يقل عن علامتين من علامات الحكومة الموجودة في قطعة التسجيل المستعملة على الارض الجارى مسحها

المسح بعد التسوية  
الباب ٨٠

المادة ١٢—(١) اذا مسحت ارض بالسلسلة من أجل التسجيل ، فيتمد الى طريقة الاعمدة الجانبيه أو غيرها من الطرق المقررة وتدون الاقيسة بالخبر في سجلات الحقل المنمرة حين مسح الارض

المسح بالسلسلة

(٢) يحفظ سجل الحقل بنظافة تامة ويرسم عليه بالطريقة المناسبة مصور عمومى لقطعة الارض ورسوم أجزائها والقطع والقسام التي قسمت اليها

بواسطة خطوط السلسلة بحيث يظهر ارتباط القسم ببعضها البعض ظهورا تماما

(٣) يجب تدوين الابعاد والاعمدة القصيرة المقيدة بالسلسلة وسائل القياسات الاخرى بصورة جلية في سجل الحقل وترتبا هذه القيود ترتيبا شاملما متقدما بحيث يتضمن معه رسم المخارطة بكاملها دون منفحة

(٤) في كافة عمليات المسح بالسلسلة ، يجب أن تدرج علامات الحكومة الموجودة داخل الأرض المسوحة أو التي لا تبعد عنها أكثر من مائة وخمسين مترا في عملية المساحة الا اذا أخذ اذن بخلاف ذلك ، وينبغي أن يرصد ويقيد الانحراف المغناطيسي لضلعين متقابلين على الأقل من أضلاع الأرض المسوحة

(٥) عند اجراء عملية المسح بالسلسلة لاملاك سبق لها ان سجلت بقتضى قانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضي ، يجب ادماج ما لا يقل عن علامتين من علامات الحكومة في عملية المسح ويجب أن يبني المسح على أساس خرائط القطعة المسجلة المشتملة على الاملاك المسوحة

المادة ١٣ ي العمل بالقيود التالية في جميع عمليات مسح الاراضي المباح تسجيلها مع مراعاة كل تعديل يوافق عليه ناظر الاراضي والمساحة في الاحوال الاستثنائية :—

### انحراف السوت

(١) ان مقدار الخطأ في زاوية المست المقيدة بالآلة الثيودوليت لا يجوز أن يتتجاوز الثلاثين ثانية على أساس الطريقة الستينية ، كما أن مقدار الخطأ في زاوية المست المغناطيسي لا يجوز أن يتتجاوز الثلاثين دقيقة على أساس الطريقة المذكورة

### خط الترافرس

(٢)—(أ) ان مقدار الخطأ الزاوي في غلق الترافرس ، مقدرا بالثوانى على أساس الطريقة الستينية ، لا يجوز أن يتتجاوز حاصل ضرب الجذر

الربع لمجموع عدد محطات الترافرس في ستين ، ويجب أن يقسم هذا الخطأ بالتساوي على الزوايا عند تصحيحها

(ب) أما مقدار الخطأ الخطي في غلق الترافرس فيجب أن يوزع على أضلاع الترافرس بنسبة طول كل منها وينبغي أن لا يتجاوز الحدود التالية :—

في المصلع المغلق—جزء واحد من الف وخمسين جزء من محطة المصلع . وفي حالة الاغلاق بين نقطتين ثابتتين ، خطوط لا يتجاوز طولها خمسةة متر يكون حد الخطأ خارج قسمة طول الخط ، على مجموع الاطوال مضافا اليه أربعين متر . وفي حالة الخطوط التي يتجاوز طولها الخمسةة متر يكون حد الخطأ  $1/1000$  من الطول

أما الأعمدة الجانبية القصيرة في الترافرس فيجب أن تستوفي الشروط المفروضة على الأعمدة الجانبية في طريقة المسح بالسلسلة

#### المسح بالسلسلة

(أ) لا يجوز أن يزيد الخطأ المسموح به في قياس الخطوط بالشريط أو السلسلة على جزء من خمسةة جزء من طول الخط المقىس وإذا كان الفرق بين قياسي خط لا يتجاوز ضعف ذلك المقدار فلا يعتبر ذلك الفرق وحده دليلا على خطأ في القياس

(ب) يجب الاعتداد على الآلات البصرية الموافق عليها ، في وضع الأعمدة الجانبية القصيرة وقيد القياس بالتدقيق ، ولا يجوز أن يزيد طول كل من هذه الأعمدة على ثلاثةة مترًا مقىسا على الأرض

#### تحمين المساحة السطحية

(٤) لا يعتبر مجرد وجود الفرق بين حسابين مختلفين لمساحة أرض دليلا على الخطأ ، الا اذا تجاوز ذلك الفرق الحدود التالية :—  
ثمانية عشر الجذر المربع لمساحة الأرض مقيسة بالامتار المربعة ، اذا كانت مساحة الأرض لا تزيد على عشرين دونما

وستة أعينار في المائة من مساحة الارض اذا كانت مساحتها تزيد على  
العشرين دونما ولا تتجاوز التسعين دونما

وثلاثمائة متر مربع اذا كانت مساحة الارض تزيد على خمسين دونما ولا  
تتجاوز سبعين دونما

وأربعة عشر في المائة من مساحة الارض اذا كانت مساحتها تزيد على  
السبعين دونما

**المادة ١٤—(١)** يجب مقابله كافة الشرائط والسلال المستعملة لليقاس ،  
بين الآونة والاخرى بشرط قياسى من الفولاذ يحتفظ به لغاية المقارنة والضبط  
فقط ، وينبغى اختبار الآلات البصرية المستعملة في اقامة الاعمدة الجانبيه من  
وقت الى آخر ، ويكون من حق ناظر الاراضي والمساحة أن يفحصها في أي  
وقت شاء

(٢) تجرى مقابله الشريط القياسي مع وحدات الطول القياسية المحفوظة  
في مكتب المساحة بيفا في شهر نيسان من كل سنة

(٣) تحفظ قيود بالتاريخ التي جرت فيها جميع مقابلات الشرائط ، ولا  
يجوز استعمال شريط وجده فيه حين مقابلته خطأ في الطول يزيد على حزء واحد  
من خمسة آلاف جزء من طوله ، بدون تصحيح الأطوال المقيسة به

**المادة ١٥** تدرج في عملية المساحة النقاط التفصيلية المعينة الثابتة ، كزرواءا  
البيوت أو الجدران أو الصخور المنفردة أو جذوع الاشجار الواقعه ضمن مسافة  
خمسين مترا من الحدود غير المعينة للارض الجاري مسجحها بقصد التسجيل :  
ويشترط في ذلك أن لا يزيد عدد هذه النقاط في أي حد غير معين ، على  
 نقطتين اثنين

**المادة ١٦—(١)** لدى التثبت من مساحات ملك أو أملاك أو قطع متعددة  
تشكل مجموعة كاملة غير منفصلة ، يقتضى أن تقرر على حدة مساحة المجموعة  
ومساحة كل قطعة من المجموعة

(٢) تسوى عندئذ مساحات الاراضي أو القطع العديدة بصورة تناسب  
مع مساحة كل منها ، على وجه يصبح معه مجموع مساحاتها مساواها لمساحة القطعة  
بكلملها

(٣) يعود الى عملية التسوية نفسها عند تقسيم ملك الى حصص متعددة أو عند تحديد أجزاء خط معلوم الطول يقع بين نقطتين ثابتتين على الارض

(٤) لدى مسح قطعة أو قسمة ارض سبق تسجيلها بمقتضى قانون (تسوية حقوق ملكية) الارضي ، قبل حدود مساحة تلك القطعة أو القسمة كما وردت في السجل ويعتمد عليها في كل عملية تسوية تجرى بوجب هذه المادة ما لم ثبت لاظر الارضي والمساحة بصورة مقنعة أن تلك المساحة أو الحدود مغلوطة

الباب ٨٠

اذا كان حد  
القطعة سياجا

المادة ١٧ اذا كانت القطعة محدودة من أحد أطرافها سياج فيجب مسح الخط الذي تند على طوله الجذور الاساسية للسياج ورسمه علاوة على كل خط آخر يدعى به حد للارض

### الفصل الثالث

#### العلامات

المادة ١٨ يقتضي أن تكون العلامات الثابتة من المؤذج الذي يعنيه ناظر الارضي والمساحة وإن ثبتت في الارض بالشكل الذي يوافق عليه

العلامات الثابتة

روم احصل على  
الخرائط التي تبين  
العلامات المطلوبة  
قبل الشروع في  
المساحة للتسجيل

المادة ١٩-(١) قبل الشروع في مسح الارض من أجل تسجيلها يجب أن يستحصل على خارطة من دائرة المساحة بيفا ، إذا كان ذلك متيسرا ، تبين الواقع قطع التسجيل وعلامات الحكومة الموجودة ضمن تلك الارض والتفاصيل الضرورية المتعلقة بالعلامات بعد دفع الرسم ويجب اتخاذ هذه الخارطة كاساس فيما يتعلق بتفاصيل موقع الارض المبينة في عملية المسحة

(٢) أما اذا كان أي قسم من الارض قد تم تسجيله في السابق بمقتضى قانون (تسوية حقوق ملكية) الارضي فيجب عند الحصول على خارطة قطعة التسجيل التي تشمل ذلك القسم قبل اجراء عملية المسح ، وتؤخذ الخارطة من دائرة المساحة بيفا بعد دفع الرسم وتتخذ أساسا للمسح

الباب ٨٠

(٣) ان الطلب المقدم للحصول على المعلومات أو الخرائط بوجب هذه المادة يجب أن يبين التفاصيل المنصوص عليها في المادة ٢٥

**المادة ٢٠—(١)** عند مسح الأرض بطريقة الترافرس يقصد تسجيلها يقتضى تعليم كل نقطة من الترافرس بعلامات ثابتة أو تحديد موقعها بالضبط بالنسبة إلى

ما يجاورها من العلامات الثابتة وإدراج ذلك في سجل الترافرس بطريقة دقيقة وجلية يتيسر معها التثبت من مكان النقطة بسرعة في أي وقت، بواسطة إجراء قياسات بسيطة تحدد موقع النقطة بحيث لا يتجاوز الفرق بين موقعها المعيين على هذه الصورة وموقعها الأصلي خمسة سنتيمترات

**(٢)** وفي جميع الحالات، ينبغي وضع ما لا يقل عن علامة حدود ثابتتين في زاويتين متقابلتين من كل ملك جرى مسحه إلا إذا كانت مثل هذه العلامات موجودة في الأصل، وذلك بالإضافة إلى علامات الحكومة التي قد يحدث أن تكون ربطت بعملية المسح

**(٣)** ايفاء للغاية المقصودة من هذه المادة، تعتبر كل نقطة محسوبة حكماً حكاً جيداً على أي بناء ثابت أو أية زاوية من زواياه كعلامة ثابتة

**المادة ٢١** يقتضي تعریف المالك أو مشغل الملك أوختار القرية المخصصة على كافة العلامات الثابتة الموجودة وان يعهد بها إليه

#### الفصل الرابع الخرائط والمستندات

**المادة ٢٢** يدون على الخريطة المرسمة لأرض لا يراد تسجيلها عبارة «ليست من أجل التسجيل» وتدون هذه العبارة مجردة من التفاصيل أو تطبع بغير لا يحيى وبخروف كبيرة جلية فوق اسماء المساح الذي رسماها وتأرخ بالتاريخ الذي تم فيه وضع الخريطة

**المادة ٢٣** لا تقبل من أجل التسجيل أية خارطة أو نسخة من خارطة جرى فيها حو أو تغيير جوهري

**المادة ٢٤—(١)** يجب أن ترسم خارطة الأرض المراد تسجيلها على نوع جيد من ورق الرسم :

ويشترط في ذلك أنه إذا كان الغرض من إجراء المساحة هو انتقال الأرض من بعد تسويتها فيجوز استعمال نسخة مطبوعة من خارطة قطعة التسجيل كأساس لرسم الخريطة الأصلية

(٢) يجب أن ترسم صورة مصبوطة عن الخارطة الأصلية على قاش الرسم لاجل نقل النسخ عنها وان يستعمل في رسمها حبر أسود لا يؤثر فيه الماء ، وأن تراعى في تحضيرها جميع أحكام هذا النظام من كافة الوجوه (ويشار الى هذه الخارطة فيما يلى «بخارطة التسجيل») وينبغى أن تقدم هذه الخارطة الى دائرة تسجيل الأراضي عند تقديم طلب التسجيل

(٣) لا تقبل الخارطة المبرزة على هذه الصورة للتسجيل ، الا اذا دون عليها ناظر الارضي والمساحة شهادة تشهد بانها تطابق أحكام هذا النظام من كافة الوجوه. وبعد أن يتم تصديق ناظر الارضي والمساحة على الخارطة المبرزة تحفظ تلك الخارطة في دائرة تسجيل الارضي ، ولا يجوز أن تخرج من حراسة المسجل ، الا بوجب الشروط التي يعينها ناظر الارضي والمساحة

(٤) تؤخذ بالتصوير الشمى نسختان طبق الأصل عن خارطة التسجيل بطريقة الطبع انكرر ، وينبغى أن تكون هاتان النسختان مهيئتين لاستعمال ناظر الارضي والمساحة في أى وقت قبل التسجيل

(٥) يمكن الحصول على نماذج من أصناف الوزق المطلوب من ناظر الارضي والمساحة لدى تقديم طلب بذلك

المادة ٢٥ تدون التفاصيل التالية بحروف كبيرة في أعلى كل خارطة معدة للتسجيل :—

التفاصيل التي  
تدرج في خارطة  
التسجيل

اسم الملواء واسم المدينة أو القرية  
اسم الخلية أو الموقع أو القطعة (إن وجدت)  
رقم تسجيل القطعة أو رقم تخمينها (إن وجد)  
رقم تسجيل القسمة أو القسم أو رقم تخمينها (إن وجد)  
اسم الشخص أو أسماء الاشخاص الذين رسمت لهم الخارطة  
الرقم المتسلسل للخارطة

المادة ٢٦—(١) يجب أن يكون مقياس خارطة التسجيل مقياسا متريا ملائما وأن يكون أحد المضاعفات الزوجية للمقياس  $1/10000$  ويجب أن يذكر على الخارطة بصورة كسر ، وان يرسم عليها مستقلا عن سائر التفاصيل الموجودة فيها وينبغى أن يكون مخرج الكسر الذى يدل على المقياس ، عددا صحيحا

مقياس وجه  
خرائط التسجيل

(٢) يجب رسم خرائط الاملاك العدة للانتقال من بعد اجراء تسوية الارضي وفقا لاحد المقاييس الآتية : — ٦٢٥ أو ١٢٥٠ أو ٢٥٠٠ أو ١ أو بقياس أكبر منها الا اذا وافق على خلاف ذلك بصورة خاصة : ويشترط في ذلك أن لا يقل قياس كل خارطة عن ثلaitين سنتمترا طولا وعشرين سنتمترا عرضا وأن لا يزيد على سبعين سنتمترا في ستين سنتمترا

**ال المادة ٢٧** يجب أيضا رسم اتجاه الشمالي المغناطيسي على كل خارطة تسجيل بخط معزز عن تفاصيل الخارطة لا يقل طوله عن ثمانية سنتمترا وأن يكون اتجاه الخط صحيا لقرب نصف درجة

**المادة ٢٨—(١)** يجب أن تكون التفاصيل المعطاة عن كل خارطة تسجيل وافية وجلية الى درجة يستطيع معها اعادة رسم الخارطة

(٢) ترسم جميع الحدود وتفاصيل المساحة رسما انيقا على الخارطة بحبر أسود لا يؤثر فيه الماء ، وتدون عليها القياسات اللازمة أيضا بوضوح  
 (٣) ترسم جميع الحدود بخطوط كاملة وشرح ماهيتها على الخارطة  
 (٤) يشار الى كل علامه من علامات المساحة الحكومية على الخارطة بنقطة دقيقه يحيط بها مثلث صغير ، وترقم بالنمرة التي تقدمها دائرة المساحة بيانا

(٥) ترقم سائر النقاط الثابتة الاخرى وترسم بالحبر الاسود على شكل نقطه دقيقة تحيط بها دائرة صغيرة وشرح ماهيتها بكلمات تكتب على الخارطة  
 (٦) ترسم كافة خطوط الترافرس وسائر خطوط القياسات على الخارطة خطوط متقطعة وتذكر بجانبها المسافات

(٧) يجب أن يدون بجانب كل خط الانحراف السمتى أو الانحراف السمتى المغناطيسي لذلك الخط ، وأن يرسم خط تحت الرقم الدال على ذلك في الخارطة

(٨) يجب أن تبين على الخارطة نقاط تلاقى جميع الحدود المعينة الملاصقة للارض بحدود الارض الجارى مسجها

(٩) يكتب على كل خارطة كشف بالمساحات

(١٠) اذا كانت المنطقة التي تشتمل على الارض المسوحة لم تم تسويتها فيتضى أن يضاف الى خارطة المنطقة ، خارطة بموقع الارض مقياس رسما

١٠٠٠/١ ، وأن تكون مساحة الأرض المبحوث عنها باللون الأحمر وتحوز تفاصيل خارطة الموقع هذه من خرائط القرى التي وضعتها دائرة مساحة فلسطين بقياس ١٠٠٠/١

المادة ٢٩ يجب أن يدرج في خارطة التسجيل أو أن ترفق بها جداول بين بجلاء: —

جدول خرائط التسجيل

(أ) التفاصيل والحسابات المتعلقة بجميع مضلعات الترافرس وفقاً للنموذج الذي تعينه دائرة المساحة في يافا ، وان ترقم النقاط الثابتة في هذه الجداول ، بحيث تطابق ما جاء في الخارطة ، وان تتفق الأبعاد الأحادية الناتجة بطريقة الحسابات لنقط الترافرس المنطقية على علامات الحكومة ، مع الأبعاد الأحادية لعلامات الحكومة

(ب) كافة البيانات والتفاصيل المقررة للمساحات والحسابات والتسويات التي أجريت في المساحات

المادة ٣٠ يجب على المساحين الذين يقومون برسم خرائط التسجيل أن يحتفظوا بما يلى من المستندات كمستندات أصلية ، وأن يبرزوها في كل حين لفحصها من قبل ناظر الأراضي والمساحة عند الطلب

(أ) فيما يتعلق بأنواع عمليات المساحة بأجمعها—كافة القيود المتعلقة بمقارنة أطوال الشرائط أو السلاسل

(ب) عند اجراء المسح بالترافرس—كافة سجلات الترافرس المضمنة ارصاد الزوايا والأطوال المقيدة بالشرط وأعمدة الجاذبية وأوصاف العلامات

قيود سجلات الخرائط المعدة لمقاصد التسجيل

(ج) عند اجراء المسح بالسلسلة—كافة سجلات الحقل

المادة ٣١—(أ) تدون الشهادة التالية بجلاء بالخبر الاسود الذي لا يحيى على كل خارطة للتسجيل فوق توقيع المساح الذي قام بعملية المسح : —  
 «أشهد أن هذه الخارطة هي نسخة صحيحة عن خارطة المساحة التي رسمتْ في اليوم ..... من شهر ..... سنة .....  
 وانها تبين بالضبط موقع وحدود الملك غير المقول في التاريخ المذكور  
 أعلاه ، حسبما بين لي وادعى به لدى مسح الأرض  
 التاريخ ..... «الاسم» مساح مرخص»  
 المكان .....

تدليل خارطة التسجيل بشهادة

(٢) ان أول تاريخ يذكر في هذه الشهادة هو تاريخ انتهاء أعمال المساحة في الحقل أما التاريخ الذى يدون بجانب التوقيع فيكون تاريخ إكمال صورة الخارطة

المادة ٣٢—(١) اذا حدث انتقال في ملكية عقار مسجل تصدق خارطته الاصلية ، واقتضى رسم خارطة تسجيل جديدة وفقا لقانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضي ، فعلى المساح الذى يقوم بإجراء عمليات المسح المتعلقة بالانتقالات أن يدرج في الخارطة الجديدة اشارة الى الخارطة الاصلية ، وأن يراعى تمام المراعة أحکام المواد ٢٥ و ٣١

(٢) اذا كان الملك مسجلا بمقتضى قانون (تسوية حقوق ملكية) الاراضي فينبغي أن تستعمل خارطة تسجيل القطعة على الدوام كاساس لعمليات المسح المتعلقة بالانتقالات الطارئة في ملكيته

واذا كان الانتقال الحادث في الملكة بسيطا وكان مقياس الرسم الاصلى وافيا بالمطلوب ، فيجوز نقل ذلك الانتقال رأسا على قاشه الرسم من خارطة القطعة ، ولكن اذا كان المقياس المطلوب أكبر من مقياس الرسم الاصلى ، فيقتضى اعادة مسح القسم المختص اعتبارا من أقرب علامات حكومية ، وان تطبق على التفاصيل الواردة في خارطة القطعة

المادة ٣٣ اذا اريد تسجيل عدة املاك باسم مالك واحد ، وكان كل من هذه الاملاك قد مسح في الاصل وسجل على حدة ، فيجب رسم خارطة جديدة بمقتضى هذا النظام تدرج فيها الشهادة التالية بدلا من الشهادة التي تنص عليها الفقرة (١) من المادة ٣١ ، وتؤرخ بالتاريخ الصحيح :

أشهد أن هذه الخارطة مجموعة صحيحة مستقاة من الخرائط رقم .....  
التي رسنها ..... بتاريخ ..... وانها  
تمثل ما يدعى به الان من الانتقال الطارئ في الملكية تمثيلا صحيحا

التاريخ ..... «الاسم» مساح مرخص  
المكان .....

المادة ٣٤—(١) لا تقبل ، من أجل التسجيل أية خارطة بنيت كلها أو بعضها ، على نقاط أو تفاصيل أخذت أو نقلت عن عمليات مسح أو خرائط سابقة لم تقبل عند عرضها للتسجيل

(٢) اذا استعملت في خارطة أية تفاصيل او بيانات خاصة ب نقطة مساحة مأخوذة من خارطة أخرى سبق أن قبّلت لمقاصد التسجيل ، فينبغي أن يدرج شرح بذلك في ذيل الخارطة مفروضاً بتوقيع المساح الذي رسمها ، وتميز أمثل هذه النقاط على الخارطة بدوائر مزدوجة ترسم حولها وتدرج على الخارطة ما يلزم ادراجه من البيانات المقتبسة ليكون بالأمكان التحقق من صحة العمل واعادة رسم الخارطة وفقاً للمادة ٢٨

لخص خرائط  
التسجيل من قبل  
مساح الحكومة

المادة ٣٥—(١) لا تقبل لمقاصد التسجيل أية خارطة لم ترسل الى دائرة المساحة باتفاق للفحص ومراجعة المساحة على الأرض من قبل مساح من مساحي الحكومة أو لإجراء التحوصص الأخرى التي يقررها ناظر الأراضي ومساحة

(٢) يدون ناظر الأراضي والمساحة على الخرائط التي تقبل لمقاصد التسجيل شهادة تشعر بذلك

المادة ٣٦ يلغى نظام المساحين

٢٩ نوؤن سنة ١٩٣٨

سكرتير مجلس التنفيذ  
أ. ن. لو